وزير العدل في حوار شامل مع (الثورة) :

عزل ٢٢ قاضياً وإحالة ٨ للمحاسبة يترجم صدق التوجه لإصلاح وتطوير القضاء

▫.. نجاح الاصلاحات القضائية وتنفيذ استراتيجية التحديث والتطوير المتناولة في الجزء الأول من الحوار.. يتصل بكثير من التوجهات العصرية التي تفرض على أجهزة القضاء مواكبة الحداثة والاستفادة من التجارب القانونية لدى الآخر.. والتخلص من رتابة التقليدية المتعامل بها في كثير من المحاكم من حيث عدم التعامل مع الحاسوب وربط أجهزة القضاء بشبكة اتصالات ومعلوماتية لتبسيط إجراءات التقاضي والحد من التطويل في القضايا.. واشكاليات أخرى تعانيها وزارة العدل وتسعى الى تصحيحها.

في هذا الجزء الأخير من الحوار مع الدكتور/ عدنان الجفري - وزير العدل يطل على كثير من هذه الاشكاليات ومساعي الاصلاح فيها.. سواءً من ناحية تأخر الفصل في قضايا الأموال العامة أو الاجراءات المتخذة لتطهير السلك القضائي من المخالفات والعبث.. وإصلاح أوضاع المحاكم ورفدها بإمكانيات ودماء جديدة وكيفية إيجاد قضاء تجاري متخصص وتطوير الشرطة القضائية وبحث دور المرأة في القضاء.. وبالتالي الوقوف على العلاقة بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وطبيعة مهام هيئة التفتيش القضائي.

حوار/ أسامة حسن ساري - الجزء الأخير

▫ نتمنى أن تحذو المحاكم الاستئنافية والابتدائية حذو المحكمة العليا في إنجاز قضايا المواطنين

▫ الحركات القضائية تهدف إلى تفعيل دور التفتيش القضائي وإيجاد القضاء النموذجي

الحاسوب

● الملاحظ أن الطرق التقليدية لاتزال هي المُتَعامَلْ بها في التوثيق وتحرير الأحكام في مختلف المحاكم الاستئنافية والابتدائية.. لماذا لا يتم إدخال الحاسوب الى المحاكم؟ وينعكس هذا على عدم وجود قاعدة بيانات قضائية ومركز معلومات وربط شبكي لكافة أجهزة السلطة القضائية؟!

– هناك مقاومة شديدة لكل ماهو جديد من قبل البعض وللأسف الرغبة قائمة في مقاومة حتى ما يتعلق بالحاسوب.. نحن نعيش في الألفية الثالثة والحاسب الآلي لم يدخل المحاكم بالرغم من أنه أصبح لعباً للأطفال.. ولا زلنا نكتب الأحكام بالأيدي، يكون طول الحكم أكثر من ٢٠ – ٣٠ متراً.

هذا لا يمكن أن يكون في الوقت الحاضر ويجب أن نقاوم القديم وندخل الحاسوب الى المحكمة، على الأقل يكون للطباعة قبل الانترنت، ويستطيع القاضي العمل على الحاسب الآلي.. هناك مشاكل كثيرة نعاني منها، ولكن لا نستطيع أن نقول أننا لم نعمل شيئاً، لقد قطعنا شوطاً كبيراً بالذات في حالة المقارنة بما قبل ٤٠ سنة.. نتطلع الى قضاء نزيه وقوي.. وعلى هذا الأساس فقد تضمنت استراتيجية تطوير وتحديث القضاء ضرورة العمل على ايجاد نقلة نوعية وجريئة في تحديث السلطة القضائية بحيث ترتكز عملية التنمية على إيجاد مركز معلومات القضاء باعتباره أهم رافد لتحديث القضاء وحلقة الوصل بين كافة أجهزة السلطة القضائية، ويعول عليه وضع قاعدة بيانات تمكن من إعداد البرامج القضائية والادارية وتوفير البيانات والمعلومات والاحصاءات لقيادة العمل القضائي لمساعدتها في اتخاذ القرار.

بالاضافة الى أن التحديث سيكون من خلال توفير الخبرة الاستشارية واستكمال عملية الربط الشبكي لكافة أجهزة السلطة القضائية والهيئات التابعة لها، والاسراع في ادخال نظام الأرشفة الآلي وتزويده بكافة المتطلبات والمستلزمات.

وبالتالي آلية التحديث ستساعد على تبسيط اجراءات التقاضي وذلك من خلال الانفتاح على المواطن بوضع كافة الأدلة والخرائط والبيانات، ووضع أجهزة كمبيوتر في ساحة المحكمة لدخول المتقاضين وتمكينهم من الحصول على المعلومات والانفتاح على الشركاء من خلال البريد الالكتروني، وتتبع الملف القضائي على الخط عبر وسائل الاتصال.

تطويل التقاضي

● إشكالية التطويل في التقاضي تعتبر من أهم العوائق الماثلة أمام تطور القضاء في بلادنا.. كيف يمكن تجاوز ذلك؟!

– هذا الموضوع له مصداقية الى حد كبير وانطلاقاً من توجيهات واهتمام فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى في تقريب العدالة للمواطنين ودعوته في أكثر من لقاء بالقضاة للحد من عملية التطويل في التقاضي والتي كان آخرها لقاءه الأخير بأعضاء المحكمة العليا ومأموري الضبط القضائي نؤكد هنا أن الوزارة قد اتخذت العديد من الاجراءات العملية ونحن نؤمن بأن العدالة البطيئة ظلم، ومن الاجراءات العملية إنهاء القضايا المتراكمة والتي سبق الحديث عنها واصدار العديد من التعاميم والمنشورات القضائية والادارية لتوضيح المسائل الاجرائية ومعالجة بعض الأمور الفنية والتنظيمية في اطار ترشيد وتصويب مسار العمل القضائي وتفعيل دور المعهد العالي للقضاء لما فيه رفد المحاكم والنيابات بدماء جديدة تستوعب المتغيرات والتطورات الحالية والمستقبلية.

وفي الأمسية الرمضانية التي عقدت بالمعهد العالي للقضاء بحضور أعضاء المحكمة العليا ورؤساء محاكم الاستئناف والابتدائية وقيادة وزارة العدل على ضوء توجيهات فخامة الأخ/ الرئيس تم مناقشة الآليات العملية للحد من التطويل في التقاضي، وعلى وجه الخصوص ما تضمنه حديث فخامة الأخ/ الرئيس فيما يتعلق بكيفية الحد من القضايا المرفوعة الى المحكمة العليا، وتم تشكيل لجنة بهذا الخصوص من القضاة والمختصين.

كما أن لدينا خطة لإعادة النظر في بعض التشريعات المتعلقة بالرسوم القضائية والمرافعات والتنفيذ.. بالاضافة الى التوجه نحو ايجاد قاضي الدعوى في المحاكم الابتدائية مهمته فلترة القضايا وتقديم ما يصلح للفصل بعيداً عن الدعاوى الكيدية.

ومن خلال الحركات القضائية نسعى الى انشاء شُعب اضافية وتفعيل دور هيئة التفتيش القضائي والادارة القضائية، وتعميم نظام المحكمة النموذجية الذي بدأنا به بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في محكمتين ابتدائيتين في كل من أمانة العاصمة وعدن على مختلف محاكم الجمهورية.

لا يوجد قاض متخصص!!

● في الآونة الأخيرة شهدت توجهات لإيجاد قضاء تجاري ذي قاعدة قوية وواسعة لما لهذا المجال من أهمية في نماء وتطور الاستثمارات المختلفة.. الى أين وصلت هذه التوجهات؟ وهل القضاء التجاري الموجود حالياً متخصص؟!

– عملياً لا يوجد قاض تجاري متخصص.. القضاء التجاري بحاجة الى قاض تجاري متخصص، وهذا القاضي بحاجة الى اللغة الانجليزية، بحاجة لمعرفة القانون الدولي.. بحاجة لمعرفة التجارة الالكترونية والملاحة الدولية ونظام المصارف العالمية ونظام النقل البحري ونظام التأمينات.. هذه المنظومة التجارية كلها تدخل في صلب تخصص القاضي التجاري.. فإذا لم يكن مطلعاً يصبح القضاء الذي يفصل فيه ليس قضاؤه.. يصبح الحكم حكم الخبراء وليس حكم القاضي.

موجود على مستوى اليمن خمس محاكم تجارية قليلة.. لكنها ليست متخصصة وهناك خمس شُعَب استئنافية.

نركز على خمس مدن رئيسية، وبالذات مدن الموانئ لأن القضاء التجاري قضاء مستعجل ولابد من اقناع المستثمرين ورؤوس الأموال ليطمئنوا بأن ثمة قضاء تجارياً على أساس قيامهم بالاستثمار.

وبغيرها لن يأتي أحد الينا ليستثمر.. بالرغم من أن القضاء لتجاري قد خطا خطوات لا بأس بها.. إلا أنه بحاجة الى عمل كبير وامكانيات ومبان وتجهيزات وتدريب وتأهيل لكي يكون هناك قاض متخصص ونركز على القاضي التجاري ليكون نزيهاً ومتخصصاً.

وكخطوة أولى أصدرنا العديد من التعاميم والمنشورات الهادفة لوضع الآليات الفعالة لسرعة البت في القضايا التجارية والاستثمارية وقضايا البنوك والشركات الأجنبية.. ابتداءً بحصر القضايا وجدولتها.. كما عقدنا العديد من اللقاءات مع المانحين والممولين لبحث امكانية دعم القضاء التجاري في مجال توفير المباني وتأهيل وتدريب القاضي.

وقد عقدت أول حلقة نقاشية بشراكة الجهات ذات العلاقة، وخرجت بتوصيات شكّلنا لها لجنة من الشئون القانونية والبنوك والغرف والتجارية والاستثمار والتجارة لتفعيلها.. ولا زالت تعمل حتى الآن في دراسة المقترحات الرامية لتفعيل القضاء التجاري وسبل تحسين أداء المحاكم وصولاً الى مصفوفة المهام المطلوبة والخطوات اللازمة للتنفيذ وفق جدول زمني محدد.

وفي الجانب الآخر تم الاهتمام بالمشاريع المتعلقة بالقضاء التجاري وتأهيل وتدريب القضاة التجاريين في دورتين داخلية وخارجية وتفعيل دور الادارة العامة للمحاكم التجارية وتعديل العديد من النصوص القانونية المتعلقة بالقضاء التجاري ولدينا خطة زمنية لتحديث وتطوير أداء المحاكم التجارية وتسير بشكل جيد.

تفتيش قضائي

● هيئة التفتيش القضائي.. أين دورها في محاسبة القضاة المخلين بأعمالهم؟ وهل من صلاحيات الهيئة محاسبة أعضاء النيابة العامة؟!

– مسالة محاسبة القضاة مهمة أسندها قانون السلطة القضائية لمجلس محاسبة مكون من ثلاثة أعضاء من مجلس القضاء الأعلى المختص بتأديب القضاة.. ودور هيئة التفتيش القضائي ورد في الفقرة رقم (٢) من المادة (١١١) والتي أناطت بهيئة التفتيش القضائي إقامة الدعوى التأديبية بناءً على طلب وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

وبالتالي ما ينطبق على القضاة ينطبق على أعضاء النيابة.. وبالمناسبة نريد أن نصحح بعض المفاهيم المتعلقة بهيئة التفتيش القضائي بأنها هيئة تختص بأمور فنية وذهنية تتعلق بالترقيات وتقييم أداء القضاة وتوعية المواطنين وتوجيههم.. وليس كما يتصور الغالبية بأنه بإمكان هيئة التفتيش القضائي أن تصدر الأوامر والتوجيهات الى المحكمة بشان قضية منظورة أمامها بمجرد تقديم الشكوى.

ونحن ركزنا على التفتيش القضائي كجزء من ضمانات استقلال القضاء والتركيز على أن يكون أعضاء التفتيش من العناصر الكفؤة بين القضاة.. لا يستطيع القاضي القيام بالتفتيش ما لم يكن أعلى درجة وفهماً من القاضي المفتش عنه.

وقد عملنا على ايجاد حركة تنقلات مبنية على تقييم عادل وإعادة نظر في أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب.. وتكون التنقلات القضائية وفقاً لقواعد قانونية مبنية على تقارير التفتيش والكفاءة والنزاهة.. ونرى أن عمل التفتيش يجب أن يكون قوياً.

التفتيش لا يتدخل في الأحكام وفي التقاضي، ولكن يفتش ما بعد صدور الأحكام ويفتش عن الجوانب المسلكية للقاضي ومتى ما كان لدينا تفتيش قوي نستطيع الحديث عن قضاء قوي.

إحالة الى التقاعد

● الحركة القضائية الجديدة أسفرت عن اجراءات اتخذها المجلس الأعلى للقضاء بعزل مجموعة من القضاة وإحالة بعضهم الى التقاعد.. ماهي الظروف التي أحاطت بهذه الاجراءات؟

– الاجراءات التي اتخذها المجلس مؤخراً بشأن عزل ٢٢ قاضياً وإحالة ٨ قضاة أخرين للمحاسبة و٣ تحت النظر.. اجراءات اتخذتها هيئة التفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى تنفيذاً للقانون.. وقد أتت تلك الاجراءات لتترجم صدق التوجه نحو اصلاح وتطوير القضاء من خلال تطهير أجهزته من العناصر الذين ثبتت إدانتهم بمخالفات أثناء ممارستهم لأعمالهم.

أما بالنسبة لاجراءات المجلس بإحالة عدد من القضاة الى التقاعد.. فليس عقوبة كما قد يظن البعض.. لأن مدة العمل في القضاء تخضع للقانون.. إلا أنه يمكن القول أن إحالة ١٠٨ قضاة للتقاعد سيتيح الفرصة لرفد المحاكم والنيابات بدماء جديدة قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة والتعامل معها.

علاقة تكاملية

● ماهي طبيعة العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل؟

– تكاملية.. لما فيه خدمة العمل القضائي. ففي حين يُعدّ مجلس القضاء الأعلى مجلس ضمانات، فإن وزارة العدل جهة خدمية، وبالتالي فإن هيكلة كل من مجلس القضاء ووزارة العدل الوظيفية تهدف الى تطوير وتحديث القضاء.. واذا ما نظرنا الى عملية إنشاء المحاكم واختيار القضاة أو إعداد مشروعات القوانين فإن ذلك يتم بناءً على قرار مجلس القضاء، بناءً على اقتراح أو عرض أو ترشيح وزير العدل.

النيابات

● ماهو تقييمكم لمهام النيابات.. وهل تخضع لإشراف الوزارة؟

– أعتبر الدستور النيابة العامة هيئة من هيئات السلطة القضائية وقد نصت على ذلك صراحة المادة (١٤٧) منه والتي أشارت الى أن القضاء سلطة مستقلة مالياً وادارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته ودورها يتحدد بمقتضى الدستور والقانون في الدفاع عن المجتمع.. وقد منحت حق التحقيق في جميع الجرائم الجنائية وكل ما يلزم بجمع الأدلة ضد الجناة، وأيضاً تقوم بمهمة الاتهام عند احالة القضية الجنائية الى المحكمة.. والنيابة العامة هي المسئولة عن تحريك الدعوى الجزائية ومتابعة اجراءاتها أمام المحاكم المختصة.

المرأة

● الكادر القضائي من النساء محصور جداً.. هل هناك خطة لتوسيع اسهامات المرأة في اطار التحديث القضائي؟!

– أتحنا للمرأة فرصة الدخول للقضاء وعندنا ٦١ امرأة في النيابة والقضاء.. لذلك ركزنا على أن يكون في محاكم الأحداث قاضيات.. وقاضيات في قضاء الأسرة.

ولا يوجد مانع أن تكون المرأة دارسة في المعهد العالي للقضائي، ونحن نشجع المرأة أن تكون قاضية وعضواً في النيابة..

الواقع القضائي اثبت قدرة وكفاءة المرأة في أداء مهامها العدلية ويوجد لدينا ٢٣ قاضية في المحاكم فضلاً عن العشرات من الوكيلات وعضوات النيابة العامة.. والمرأة تشارك الرجل في مجال القضاء باقتدار.. ولدينا اهتمام بهذا الجانب ونشرك القاضيات دائماً في مختلف الدورات التدريبية وحلقات النقاش على المستوى المحلي والخارجي ولدينا ٣ قاضيات في المكتب الفني وادارة شئون المرأة.

● العاملون في المحاكم الذين لم يشملهم الكادر القضائي.. هل تم اعادة النظر في أوضاعهم المعيشية؟

– العاملون في المحاكم منحوا في مقابل الكادر القضائي بدلاً مقطوعاً.. بدل محاكم بناءً على قرار مجلس الوزراء وقد منحوا البدل على مراحل.. ونحن الآن لدينا خطة لتحسين أوضاعهم المعيشية واعادة تأهيلهم وتدريبهم.

دماء جديدة

● القضاء في بلادنا يعاني من نقص في الكادر المؤهل، بينما هناك العديد من خريجي المعهد القضائية وكلية الشريعة والقانون بلا عمل.. لماذا لا يتم استغلال هذه الدماء الجديدة؟!

– الى حد كبير أعتبر هذا القول صحيحاً، فقد كان هناك رسوب قضائي وقد تم حل مشكلة الرسوب القضائي كما أنها مرت قرابة عشر سنوات لم يرفد المعهد العالي للقضاء بدماء جديدة سواءً كانوا قضاة أو أعضاء نيابة في حين أن هناك من القضاة من يتوفى أحد الأجلين ومنهم من مرض ومنهم من عزل عن القضاء ومنهم أحيلوا للمساءلة، هذا بالفعل مثل إشكالية عملية انعكست على كثير من الأعمال القضائية الى أن أتت توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بقبول (٥٠٠) قاضٍ بالمعهد والآن تم قبول عدد من الدفع وستتواصل المسيرة التعليمية كما تم رفد النيابات بـ (١٢٠) من أعضاء النيابة العامة والعمل سيستمر بالمعهد في قبول خريجي الشريعة القانونية وفق شروط القبول ونحن لابد في كل سنة أن نلحق على أقل تقدير (١٠٠ – ١٥٠) عضوا من النيابة للعمل في النيابات ونستوفي رفد المحاكم بخمسمائة قاضٍ بحسب توجيهات فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى كما أننا بصدد الاستعانة بخبرات من جمهورية مصر العربية مساعدين في جوانب التدريب والتأهيل.

انعكاس إيجابي

● ماذا يمكنكم الحديث عن نشاط ودور المحكمة العليا في عملية الاصلاح القضائي؟

– في البداية نتمنى لرئيس المحكمة العليا الشفاء العاجل شاكرين له ولأعضاء المحكمة العليا نشاطهم الواضح والملموس، فالمحكمة العليا للحقيقة قد خطت خطوات كبيرة في اطار عملها والمتابع سيجد أن انتاجية المحكمة العليا من الأحكام عالية جداً وأصبحت تنظر القضايا في فترات زمنية معقولة جداً كما أنها استطاعت من خلال الأحكام الصادرة والتي تمثل سوابق قضائية أن تؤصل لكثير من الأعمال القضائية من خلال اصداراتها للكتاب الأول والثاني من القواعد القانونية، وبالتالي فإن صلاح المحكمة العليا قد انعكس بلا شك ايجاباً على أعمال كثير من المحاكم ونتمنى أن تحذو محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية حذو المحكمة العليا في الالتزام وانجاز قضايا المواطنين.

شرطة

● الشرطة القضائية لماذا لا تتبع ادارياً وعملياً وزارة العدل كما هو معمول به في مختلف الدول الشقيقة لما لذلك من أهمية في تعزيز دور القضاء وتنفيذ الأحكام؟!

– السؤال سابق لأوانه، فالشرطة القضائية تجربة في مراحلها الأولى وهي موجودة في أمانة العاصمة وصنعاء وقد أنشئت بناء على توجيهات فخامة الأخ/ الرئيس مطلع العام ٢٠٠٠م وتم قبول وتدريب حوالي (٢٧٠) شرطياً وضابطاً من الشرطة القضائية تعمل في (١٨) محكمة ابتدائية، واذا ما نظرنا لوضع الشرطة القضائية فإنه لا يوجد الى الآن قانون وقرار جمهوري بإنشاء الشرطة القضائية وهناك مشروع متكامل لتطوير يهدف الى النهوض بدورها وتغطية احتياجات المحاكم بمختلف محافظات الجمهورية.

تأخير لا تجميد

● لازالت هناك الكثير من قضايا الأموال العامة لدى المحاكم المختصة مجمدة.. الى ماذا تعود أسباب عدم الحسم في قضايا الأموال العامة؟!

– هناك تأخير في الفصل لبعض القضايا وليست مجمدة وقد يرجع ذلك الى عوامل تشريعية أو لعدم استيفاء بعض القضايا للأوراق والمستندات بما يمكن المحكمة من الفصل فيها والحقيقة التي يجب أن يدركها الجميع أن لدينا نيابات استئنافية ولا توجد شعب استئنافية ولا توجد دائرة بالمحكمة العليا مختصة للنظر في قضايا الأموال العامة، وهذا بالتأكيد يؤدي الى تأخر الفصل في بعض القضايا نظراً لدخول قضايا الأموال العامة في زحمة القضايا الموجودة في محاكم الاستئناف والمحكمة العليا، وبالتالي فإننا بحاجة الى انشاء شعب استئنافية ودائرة بالمحكمة العليا لنظر قضايا الأموال العامة واعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بالمال العام وتفعيل دور الادارات القانونية في مختلف الادارات واستكمال إنشاء محاكم ونيابات الأموال في عدد من المحافظات.

حماية غير كافية

● يشكو المواطن من عدم تنفيذ الأحكام الشرعية.. أين يكمن الخلل في هذا المنحى الهام؟!

– الخلل يأتي بدرجة أساسية تشريعياً، فقانون المرافعات والتنفيذ فتح المجال أمام قضية الاستشكال في التنفيذ ومن ناحية أخرى عدم تأكد بعض القضاة من أن الحقيقة القضائية تطابق الحقيقة الواقعة قبل اصدار الحكم فضلاً عن عدم توفر الحماية الأمنية الكافية لتنفيذ بعض الأحكام.

▫ المرأة أثبتت قدرتها وكفاءتها .. ولدينا ٦١ امرأة في النيابة والقضاء

▫ عدم تنفيذ الأحكام يعود بالأساس لخلل تشريعي

▫ العدالة البطيئة ظلم .. واتخذنا إجراءات عملية لإنهاء القضايا المتراكمة

▫ وضعنا آلية لتأهيل القضاء التجاري .. وقضايا الأموال العامة ليست مجمَّدة

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

ترحيب .. وأمنية

■ من منا لا يرحب بافتتاح القناة الوطنية (٢٢ مايو) التي طالبنا بها منذ زمن طويل إلى أن اقتنع (أولو الأمر) مؤخراً بأنها سوف تحقق لنا ولهم أهدافاً .. ثلاثة :-

● الأول : أنها سوف تتيح حيزاً أوسع للأخبار والبرامج ، والتقارير المحلية التي تهم المواطن ، وتستأثر بمتابعته لكي يعبر من خلالها عن همومه وتطلعاته ويرى فيها نجاحاته واخفاقاته.

● الثاني : أنها سوف تتيح للفضائية اليمنية فرصة الشروع في بلورة خطاب إعلامي موجه للمشاهد العربي والأجنبي بلغة يفهمها ورؤية يستسيغها ، فقد أثبتت التجربة أن ما يهم المشاهد في الداخل لا يهم المشاهد في الخارج .. والعكس صحيح.

● الهدف الثالث والأهم : أنها سوف تلغي (الازدواجية) التي كانت سائدة في فضائيتنا العزيزة، تلك الازدواجية التي تسببت في الحد من انطلاق (إعلامنا الخارجي) نحو الأفضل ، وهو الإعلام الذي «نتمنى» أن يطل على العالم رصيناً ، وأصيلاً ، ومتوازناً .. فلا يلهث وراء الإثارة والإغراء ، ولا يبقى أسير التقليد والمحاكاة.. لأن المشاهد الأجنبي يريد أن يرانا كما نحن بلامكياج ولا رتوش ، وسوف لن ننجح في المنافسة إلا إذا تفردنا بإعلام (أصيل) غير مسبوق شكلاً ومضموناً .. والمضمون أهم..

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

مخاوف مرحلة لعام ٢٠٠٥م

□ .. غادرنا عام ٢٠٠٤م مثقلاً بالخجل واليأس والاحباط ولسان حاله يقول (عذراً أيها الإنسان لقد تركتك دون أن أتمكن من اقفال أي من الملفات الساخنة التي باتت تؤرقك وتسبب لك القلق والخوف).

ويواصل قائلاً: "واعذرني يا عام ٢٠٠٥ إذا رميت على كاهلك كل مصائب البشر ومشاكلهم التي عجزت حتى تقليب أوراقها لأنها أصبحت ثقيلة وضخمة.. لأنها لاتخص عهدي.. فهي مراكمة ومكومة منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض".

ويلتفت عام ٢٠٠٥ قائلاً: "لماذا تفاجئني بهذه المخاوف وتحسسني بالعجز من أول وهلة.. فدلني ما هي هذه المشاكل التي عجزت عن حلها".

يرد العام ٢٠٠٤م: (لست أنا العاجز .. فقد تعثرت عن حل مشاكل البشر القرون والعقود الزمنية .. وإذا وصفت قضاياهم .. فهي لا تحصى ولاتعد .. فمع مرور ثانية من الزمن يرتكبون ملايين الجرائم والآثام وينبتون آلاف المشاكل .. ويشيعون غيوم البؤس والأحزان ويقهرون أنفسهم بلا رحمة .. ومع أن الله سبحانه وتعالى قد فضل البشر على كل الكائنات والمخلوقات .. فوهبهم الإحساس والعواطف والعقل للتفكير والتدبير .. ومع ذلك فهم يتصرفون أبشع من الحيوانات التي ليس لها عقل..).

يقول عام ٢٠٠٥م: (ماهو دليلك وبرهانك؟)

يرد عام ٢٠٠٤م: (الأدلة والبراهين كثيرة وقلت لك أنها لا تحصر ومع ذلك سوف أورد لك دليلا واحدا .. ومنه تتفرع آلاف الأدلة .. انظر كيف يتعامل الانسان مع بيئته؟ يدمر خيراتها .. يلوث محيطها .. يستنزف مواردها .. فتكون النتيجة الأموات بالملايين والفقراء بالمليارات .. والأمراض أشكال وأنواع ..

ويقول عام ٢٠٠٥م: (وهل هناك أكثر من ذلك؟)

يرد عام ٢٠٠٤م: هناك ما هو أبشع.

إنه فزع الانسان من اخيه الانسان.

alariky@maktoob.com